بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵙⴻⵏⵜⵉⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

الإجراءات

التي اتخذتها المملكة المغربية لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار وباء "كوفيد-19"

من خلال أجوبة رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة بالبرلمان

مجلس النواب - الاثنين 19 شعبان 1441 (13 أبريل 2020)

مجلس المستشارين – الثلاثاء 27 شعبان 1441 (21 أبريل 2020)

أبريل 2020

www.cg.gov.ma

الفهرس

1. توطئة 4

1.1. تلاحم وطني بقيادة جلالة الملك حفظه الله 4

2.1. التنويه بالتعبئة الوطنية التي عبرت عنها كافة فئات المجتمع 5

3.1. مساهمة جماعية للموظفين 6

4.1. تدابير احترازية ووقائية مستعجلة وغير مسبوقة 6

5.1. نظام متكامل لحكامة تدبير الأزمة 7

6.1. تعبئة حكومية قوية 7

2. الحالة الوبائية ببلادنا 8

1.2. عرض الحالة 8

2.2. التواصل المنتظم والشفافية 8

3.2. احترام مقتضيات الحجر الصحي 9

4.2. إلزامية ارتداء الكمامات 9

3. التدابير الصحية 10

1.3. الرصد واليقظة الوبائية 10

2.3. الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية 11

3.3. منظومة التكفل بالحالات المصابة 12

4.3. عناية مستمرة بقطاع الصحة 12

4. الإجراءات المواكبة لتنفيذ حالة الطوارئ الصحية 13

1.4. استمرار التعليم عن بعد 13

قطاع التربية الوطنية 13

قطاع التكوين المهني 14
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 14
2.4. ضمان استمرارية خدمات المرافق العمومية الأساسية 15
التدابير الاحترازية والوقائية لفائدة العاملين 15
تطوير الخدمات الرقمية لتفعيل العمل عن بعد 16
تسريع التحول الرقمي 16
3.4. استمرار تموين الأسواق بالمواد الأساسية 16
4.4. توفير مواد التطهير والتعقيم والكمامات وتقنين أسعارها 17
تقنين الأسعار 17
تشجيع الإنتاج المحلي 17
5.4. ملاءمة النقل العمومي مع الوضعية الوبائية 18
5. التدابير الاجتماعية 18
1.5. إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي 18
2.5. تدابير لفائدة الأجراء 18
3.5. دعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل 19
4.5. الاهتمام بوضعية الفئات الهشة 19
الأطفال في وضعية هشة 20
الأشخاص المتضررون في وضعية إعاقة 20
الأشخاص في وضعية الشارع 21
الأشخاص المسنون 21
النساء في وضعية صعبة 21
5.5. حماية صحة وسلامة المعتقلين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية 21
عفو ملكي كريم 22
التدابير الاحترازية 22
6.5. الاهتمام بوضعية المغاربة بالخارج 22
المغاربة العالقون بالخارج 22
المغاربة المقيمون بالخارج 23

6. التدابير الاقتصادية 23

1.6. تداعيات قاسية على الاقتصاد الوطني 23

2.6. التضامن المنشود والأمل 24

3.6. تخفيف التداعيات على المالية العمومية والتوازنات الكبرى 24

ترشيد النفقات العمومية 25

اللجوء إلى التمويل الخارجي 25

تأقلم النظام البنكي 26

4.6. تدابير لفائدة المقاولات 26

تخفيف عبء المستحقات 26

دعم مالية المقاولات 27

دعم الاستثمار وتيسير الولوج إلى الصفقات 27

تيسير الخدمات الرقمية لفائدة المقاولات 28

الحرص على الحكامة الجيدة للمقاولات 28

7. خاتمة 28

1. توطئة

تعيش المملكة المغربية على غرار باقي دول العالم ظرفية خاصة وغير مسبوقة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، تتطلب من كافة القوى الحية للأمة، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، نقابات وتنظيمات مهنية، إعلاما ومثقفين، مجتمعا مدنيا وأفرادا، مستوى عاليا من الوطنية والالتزام، والتضامن والتعاون، وكذا من الاجتهاد والإبداع ولإيجاد حلول للتغلب على الجائحة ومواجهة تداعياته.

ومن جهتها، تجندت الحكومة تحت القيادة الرشيدة للجلالة الملك حفظه الله، وتحملت مسؤوليتها الكاملة، كفريق واحد، للقيام بما يلزم من تدابير وقرارات وإجراءات. للتعامل مع الظروف الصعبة والقاسية في مواجهة الفيروس المستجد، وانعكاساته وتداعياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية، غير المسبوقة دوليا وإقليميا ووطنيا، والتي تضع الإنسانية جمعاء في مواجهة الكثير من الأسئلة التي لا تزال دون أجوبة على المستوى العلمي، فيما يخص طبيعة الفيروس، وكيفية انتشاره، وبشكل أكبر فيما يخص تداعياته حالا ومستقبلا على مختلف الأصعدة. وهو ما ينبغي معه التحلي بقدر كبير من التواضع، مع احترام التخصصات ومع التتبع عن كثب للتطورات والاكتشافات.

هذه الوضعية الاستثنائية وضعتنا تحت ضغط الزمن، وضغط تعدد الواجهات والتحديات الكبرى والمتزامنة، التي تهدد شريحة من المواطنات والمواطنين، وخاصة أولئك الذين اضطروا للتوقف عن العمل فانقطع بذلك مصدر قوتهم، وكذا عددا من المقاولات الوطنية، مع ما يستتبعه ذلك من تداعيات على التوازنات الماكرو اقتصادية، الأمر الذي استدعى من بلدنا اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية، والاستباقية في ذات الوقت، لوقف تفشي الوباء ومحاصرته.

وكانت المملكة المغربية من بين الدول السباقة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، وفرض حالة الطوارئ الصحية في كافة أنحاء التراب الوطني. حيث منحت بلادنا، بتوجيهات من جلالة الملك حفظه الله، الأولوية لصحة وسلامة المواطنات والمواطنين، دون إغفال متطلبات دعم الفئات الهشة والمتضررة من هذه الجائحة، وكذا العمل على الحد من تداعياتها السلبية على الوضعية الاقتصادية للبلاد.

1.1. تلاحم وطني بقيادة جلالة الملك حفظه الله

وقد تم اتخاذ هذه التدابير -التي أعطت لبلدنا تألقا وجعلته في مستوى الحدث واللحظة-تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتحت إشرافه المباشر ومتابعته المستمرة منذ بداية انتشار هذا الوباء على الصعيد العالمي، وحتى قبل ظهور الحالات الأولى في بلادنا، حيث أصدر تعليماته السامية باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لوقاية بلدنا من هذا الوباء ومن آثاره مستقبلا، وحرص على تنظيم عملية عودة المغاربة من مدينة ووهان الصينية.

كما أمر جلالته بإحداث صندوق خاص لمواجهة آثار هذه الجائحة، وهي المبادرة الملكية التي شكلت مناسبة أبان فيها الشعب المغربي، مرة أخرى، عن معدنه الأصيل من خلال الإقبال الكبير والتلقائي على المساهمة في هذا الصندوق، من لدن مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية، والقوى الحية للأمة (الحزبية والنقابية، الفعاليات الإعلامية، فعاليات المجتمع المدني والجمعيات)، وكذا الفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين. مما سيكون له مفعول إيجابي في التقليل من آثار الوباء، وأدعو بهذه المناسبة الجميع إلى الاستمرار في المساهمة في هذا المجهود الوطني التضامني.

وقد شكلت هذه الظرفية الاستثنائية مناسبة للتعبير على الإجماع الوطني لكافة القوى الحية للأمة والتفافها وراء جلالة الملك حفظه لله، كما دأبت على ذلك دائما، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمصالح العليا الحيوية للوطن والمواطنين.

كما كانت هذه الظروف فرصة أيضا للتعبير عن القيم العميقة الحضارية الكبرى للشعب المغربي المتمثلة في التضامن والتكافل والتآزر في مثل هذه الظروف الصعبة، وهو التلاحم الذي استأثر بإشادة وتنويه العديد من المنابر الإعلامية على الصعيد الدولي.

وامتد هذا النفس التضامني الوطني إلى القارة الإفريقية من خلال المبادرة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والمتمثلة في الدعوة إلى إرساء إطار عملياتي قادر على مواكبة البلدان الإفريقية في هذه الأوقات العصيبة من تدبير الوباء، ولتبادل الخبرات والممارسات الجيدة لمواجهة التأثير الصحي والاقتصادي والاجتماعي للفيروس.

وتؤكد هذه المبادرة ريادة جلالة الملك الإفريقية، وتستجيب للاستراتيجية الإرادية للمملكة تجاه القارة الإفريقية، وتنسجم مع رؤيتها للتضامن الإفريقي، قد عرفت ترحيبا وتنويها وانخراطا من لدن عدد من القادة الأفارقة. وهي المبادرة التي أشاد بها البرلمان الإفريقي لدعوتها إلى تقاسم المعرفة والتكنولوجيا مع بقية دول القارة.

2.1. التنويه بالتعبئة الوطنية التي عبرت عنها كافة فئات المجتمع

بالموازاة مع الإجماع الوطني، فقد أبانت أغلبية المواطنات والمواطنين عن مستوى عال من الوعي والانضباط والالتزام بتطبيق أحكام حالة الطوارئ الصحية، ومن الثقة في المؤسسات والتعاون مع السلطات العمومية. وهي التعبئة التي يجب أن تستمر بمزيد من الانخراط والالتزام حتى تتمكن بلادنا من ربح معركتها في مواجهة هذا الوباء.

وفي إطار هذه المعركة يوجد مهنيو الصحة بالقطاع العمومي، مدنيين وعسكريين، وكذلك بالقطاع الخاص، في الصفوف الأمامية مضحين براحتهم وبسلامتهم لحماية البلد والمواطنات والمواطنين من هذا الوباء، وهم بذلك يستحقون كل التقدير والعرفان.

كما تسهر القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة، والوقاية المدنية والسلطات المحلية والمنتخبين، كل من موقعه، على حفظ النظام وتطبيق أحكام الطوارئ الصحية على المستوى الميداني، ويضطلعون بمهامهم بكل مهنية واقتدار، وفي إطار القانون. كما أن التعاون والتنسيق القائم بين السلطات المحلية ومجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى يعد مثاليا.

في نفس الإطار، تقوم المصالح الصحية الجماعية وعمال النظافة بمجهودات جبارة ويشتغلون ليل نهار لتطهير وتعقيم المرافق العمومية والمستشفيات والشوارع والأزقة والساحات العامة.

كما تجندت الأطر التعليمية والتربوية والإدارية، في القطاعين العام والخاص، من أجل إنجاح استمرار العملية التعليمية عن بعد، وتعبأ العاملون في المرافق العمومية، والمهنيون للقيام بواجبهم تجاه المواطنين، والسهر على ضمان استمرار الخدمات الأساسية.

كما تعبأت المقاولات الوطنية لتوفير عدد من مستلزمات ومواد الوقاية، كما قدم بعض المهندسين المبدعين وغيرهم من الطاقات الواعدة في بلادنا، مبادرات مبتكرة لمواجهة الخصاص في بعض الأجهزة والمستلزمات الطبية.

من جهتها، تقوم السلطة القضائية في حدود اختصاصاتها الدستورية، بعمل كبير للمساهمة في الحد من هذا الوباء، من خلال الضرب على يد كل

من ثبتت مخالفته للمقتضيات القانونية ذات الصلة.

وفي سياق النفس التضامني والتعبئة الوطنية التي تشهدها بلادنا، أبانت الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية وهيئات المجتمع المدني على انخراطها القوي في معركة مواجهة هذه الجائحة، وتفاعلها الإيجابي مع مختلف القرارات التي اتخذتها بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

كما اضطلعت لأسرة الإعلام ولمنابره الوطنية، بدور كبير في مجال التوعية ونشر المعلومة والإسهام في محاربة الأخبار الزائفة والمغلوطة.

وبطبيعة الحال، فإلى جانب هذه الفئات هناك جنود الخفاء وهم كثر، الذين يقومون بأدوار أساسية، كل من موقعه، في تيسير ظروف العيش في هذه المرحلة الاستثنائية.

3.1. مساهمة جماعية للموظفين

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى قرار الحكومة القاضي بمساهمة موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، بأجرة ثلاثة أيام من العمل على مدى ثلاثة أشهر (أبريل وماي ويونيو)، والتي تأتي تجسيدا لروح التضامن التي عبر عنها الشعب المغربي، وتنزيلا لأحكام الفصل 40 من الدستور، الذي ينص على أنه «على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد»، وتجاوبا أيضا مع ما أعربت عنه المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية من تجند ورغبة في الانخراط في دينامية التضامن والتكافل.

ويؤكد هذا القرار الروح الوطنية العالية للموظفات والموظفين والمستخدمات والمستخدمين بمختلف الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، التي جسدها تفاعلهم الإيجابي مع هذه المبادرة الحكومية، علما بأن العديد من هؤلاء الموظفين والمستخدمين بادروا إلى المساهمة بأضعاف المبالغ التي جاء بها المنشور.

4.1. تدابير احترازية ووقائية مستعجلة وغير مسبوقة

منذ بداية ظهور هذا الوباء، وبتوجيهات ملكية سامية، عملت الحكومة على اعتماد مقاربة تشاركية تروم تعبئة وتوحيد الصف الوطني، من أجل ضمان توفير انخراط وطني في مواجهة هذه الجائحة.

وفي هذا الإطار، تم إغلاق المجال الجوي والبحري المغربي أمام المسافرين، وإلغاء التجمعات والتظاهرات الرياضية والثقافية والفنية، وتوقيف الدراسة بالمدارس والجامعات، والإغلاق المؤقت للمساجد، وتعليق الجلسات بمختلف محاكم المملكة، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي بادرت باتخاذها السلطات المختصة في مجالات النقل العمومي، وإغلاق المحلات العمومية غير الضرورية.

كما عملت الحكومة على إصدار مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) (في إطار الفصل 81 من الدستور) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، استنادا على الفصل 21 من الدستور الذي يلزم السلطات العمومية بضمان سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

وقد شكل هذا المرسوم بقانون الأساس القانوني لإعلان حالة الطوارئ الصحية بمجموع أرجاء التراب الوطني بواسطة المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

وهنا لا بد من الإشادة بالتفاعل الإيجابي الذي عبرت عنه المؤسسة التشريعية الموقرة من خلال اللجان المختصة بكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، مما مكن من إخراج المرسوم بقانون المذكور في الوقت المناسب، وغيره من التدابير التشريعية المواكبة.

5.1. نظام متكامل لحكامة تدبير الأزمة

لقد تعبأت الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، لاتخاذ كل ما يلزم من تدابير وقرارات وإجراءات من أجل مواجهة التحديات المتزامنة التي فرضتها ظروف هذه الجائحة وتداعياتها السلبية التي أثرت على شريحة من المواطنات والمواطنين الذين اضطروا للتوقف عن العمل، وكذا على عدد من مقاولاتنا الوطنية، وعلى اقتصادنا الوطني وماليتنا العمومية.

ومن أجل ضمان تدبير فعال وناجع للأزمة، اعتمدت الحكومة نظام حكامة يروم تحقيق الالتقائية والانسجام في عمل كافة الفاعلين وتكامل تدخلات مختلف السلطات العمومية والقطاعات المعنية، من خلال الآليات التالية:

- لجنة قيادة لتتبع الوضعية الوبائية، تتكون، على الخصوص، من وزارتي الصحة والداخلية والدرك الملكي ومصالح الطب العسكري والوقاية المدنية؛
- اللجنة العلمية والتقنية الوطنية لدى وزارة الصحة المكلفة بتتبع الجوانب الطبية والعلمية المتعلقة بهذا الوباء وتوفير السند الطبي والعلمي المتخصص لقرارات الحكومة، ومواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الحالة الوبائية؛
- لجنة اليقظة الاقتصادية، التي تضم عددا من القطاعات الحكومية، إلى جانب ممثلي القطاع البنكي والمالي وكذا الفاعلين الاقتصاديين، والتي تم تكليفها بدراسة تداعيات الجائحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، واقتراح حلول بشأنها؛
- كما تم إرساء خلايا لليقظة بمختلف القطاعات الوزارية من أجل تتبع تداعيات هذه الجائحة على مختلف المستويات، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها.

6.1. تعبئة حكومية قوية

هذا وتحرص الحكومة على التتبع المستمر من خلال عقد اجتماعات متعددة لمجلس الحكومة للوقوف على تطور الوضعية الوبائية، واتخاذ ما يلزم من القرارات، ومواكبة تنزيل مختلف الإجراءات المتخذة لمواجهة آثار هذه الجائحة.

إن هذه الظرفية غير المسبوقة التي تعيشها بلادنا، تستلزم أجوبة غير مسبوقة، وتظافر جهود الجميع، وبحس وطني لمواجهة مختلف التحديات الكبرى والمتزامنة، التي تؤثر على شريحة من المواطنات والمواطنين، وعلى عدد من مقاولاتنا الوطنية، وأيضا على اقتصادنا الوطني وماليتنا العمومية.

وسيتطرق هذا التقرير، فيما تبقى منه، لمختلف التدابير والإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية لمواجهة الآثار الصحية والاجتماعية

والاقتصادية لهذه الجائحة، بعد تقديم لمحة مركزة عن الوضعية الوبائية ببلادنا.

2. الحالة الوبائية ببلادنا

1.2. عرض الحالة

ونحن في بحر الأسبوع الخامس لحالة الطوارئ الصحية، تشير الحالة الوبائية يومه الثلاثاء 21 أبريل على الساعة العاشرة صباحا، إلى تسجيل 3186 إصابة مؤكدة، في حين بلغ عدد الوفيات 144، وبهذه المناسبة نجدد الترحم عليهم ونسأل الله لذويهم الصبر والسلوان، فيما تماثل للشفاء 359 من المصابين، وهو ما نحمد الله تعالى عليه، كما نسأل الله الشفاء العاجل لباقي المصابين. كما تم استبعاد 14018 حالة بعدما بينت التحاليل المخبرية خلوها من الفيروس. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحالات الحرجة الحالية تبلغ 79 حالة، 19 حالة منها فقط تحت التنفس الاصطناعي.

ورغم الارتفاع النسبي في عدد الإصابات المسجلة في الأيام الأخيرة، فإن بلادنا، ولله الحمد، تتحكم في الوضعية الوبائية، وذلك بفضل الإجراءات الوقائية المتخذة التي مكنت من تفادي السيناريو الأسوأ المتمثل في اتساع دائرة العدوى، وإن كنا لم نخرج بعد من منطقة الخطر.

وبناء على اعتبارات علمية موضوعية، وباستحضار الحالة الوبائية في بلادنا والكيفية التي تتطور بها، ولتفادي الانتكاسة بعد قرارات وإجراءات استباقية مهمة ومجهودات جبارة، فقد كان من الضروري تمديد حالة الطوارئ الصحية لمزيد من التحكم في انتشار الوباء والسيطرة على الوضع بعون الله تعالى.

وتؤكد الأرقام المسجلة لحد الآن صوابية التدابير الاستباقية والاحترازية التي اتخذتها بلادنا في الوقت المناسب للتقليل من اتساع دائرة العدوى، إذ بالنظر إلى تجارب دول أخرى انتشر فيها الوباء قبل بلادنا، فإن توقيت اعتماد الحجر الصحي له تأثير كبير على سرعة وحدة اتساع دائرة العدوى، وبالتالي على عدد الوفيات لا قدر الله. ونأمل، مع استمرار التطبيق الصارم والمسؤول من لدن الجميع لمقتضيات إجراء وضوابط الحجر الصحي، أن نجني آثاره قريبا إن شاء الله.

ومعلوم أنّ تطور الحالات مازال متوسطا حتى اليوم، كما أننا مازلنا في المرحلة الثانية وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الجميع، غير أن بلادنا عرفت في الفترة الأخيرة تحولا وبائياً للفيروس، حيث انتقل من الحالات الوافدة الى أكثر 82 % من الحالات المحلية، كما أن الكثير من البؤر التي تم اكتشافها هي ذات طابع عائلي وأسري، ولا سيما بسبب بعض المناسبات الأسرية مثل الأفراح والجنائز التي لم تنضبط للإجراءات الوقائية والاحترازية.

2.2. التواصل المنتظم والشفافية

وبخصوص التواصل الحكومي حول تطور الحالة الوبائية ببلادنا والمعطيات المتعلقة بها، وكذا بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد التزمت الحكومة بنهج الشفافية والصراحة تجاه المواطنات والمواطنين، مستحضرة في ذلك مسؤوليتها تجاه المواطنين، والتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص، وكذا التزامات بلادنا وكذا مصداقيتها وإشعاعها على المستوى الدولي.

وفي هذا الإطار، تحرص الحكومة على التواصل المستمر مع المواطنات والمواطنين حول مستجدات الوضع الوبائي الوطني عبر بلاغات صحفية

واستجوابات عبر القنوات المرئية والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي. كما تم إحداث بوابات رسمية لتميكن المواطنين من تتبع الحالة الوبائية وكذا الإجراءات المتخذة، مع تنظيم إحاطة إعلامية يومية حول الوضعية الوبائية لفائدة الصحافيين والإعلام الوطني.

3.2. احترام مقتضيات الحجر الصحي

فيما يتعلق بالحجر الصحي، وللأمانة، فغالبية المغاربة ملتزمون بمقتضياته ومتعاونون، وواعون بخطورة الوضع وبمقاصد الحجر الصحي، الذي يعد أولا وأخيرا في مصلحتهم ومصلحة أسرهم وعائلاتهم ومحيطهم، وفي مصلحة الوطن بصفة عامة. وبطبيعة الحال، فإن السلطات ومختلف الأجهزة الساهرة على تنفيذه قادرة على ضمان احترام مقتضياته، وتبذل مجهودات جبارة وتضحي كثيرا من أجل ذلك.

وفي الحالات التي تتم فيها مخالفة الضوابط، فإنه لا يسع إلا التعامل معها وفق المقتضيات القانونية، من خلال توقيف الأشخاص المتلبسين بخرق وعدم احترام إجراءات الطوارئ التي حددتها السلطات العمومية و27.172 شخصا تم تقديمهم أمام النيابات العامة المختصة.

وفي هذا الإطار، فقد أعلنت رئاسة النيابة العامة، أنه منذ 24 مارس، تاريخ دخول حالة الطوارئ إلى غاية 17 أبريل، تابعت النيابات العامة ما مجموعه 25857 شخصا قاموا بخرق حالة الطوارئ، من بينهم 1566 شخصا أحيلوا على المحكمة في حالة اعتقال. كما تابعت 2593 شخصا من مجموع الأشخاص المشار إليهم، من أجل «عدم ارتداء الكمامة الواقية «.

كما قامت النيابات العامة، في إطار التصدي للأخبار الزائفة بفتح 93 بحثا قضائيا، تم على إثرها تحريك المتابعة القضائية في حق 70 شخصا من بينهم 19 شخصا توبعوا في حالة اعتقال.

إن هذه المخالفات والاعتقالات والمحاكمات تجد مشروعيتها في حرص السلطات العمومية والقضائية على احترام القانون، وعزمها على إنجاح الحجر الصحي وتطبيق مقتضياته، حماية للوطن والمواطنين.

4.2. إلزامية ارتداء الكمامات

ارتباطا بإقرار إجبارية ارتداء الكمامات، يجدر التوضيح بأن هذا الأمر لم يتم فرضه في بداية الجائحة، إذ كانت غالبية الحالات وافدة ويسهل تحديدها والتعامل معها ومع محيطها، وهو ما كان يؤكده المختصون وطنيا ودوليا، وعلى رأسهم منظمة الصحة العالمية.

غير أنه ظهرت فيما بعد متغيرات كبيرة، على مستويين، فرضت تغيير الموقف بهذا الخصوص:

- على مستوى الحالة الوبائية ببلادنا: عرفت هذه الحالة تطورات صعبة ومقلقة استدعت ضرورة تعميم الكمامات، إذ أصبحت الحالات المحلية للإصابة هي الغالبة، مع ظهور بؤر عائلية، مما يعني صعوبة معرفة المصاب من غير المصاب؛
- على المستوى العلمي المعرفي: بالإضافة إلى ما سبق، فهناك دراسات علمية جديدة على المستوى الدولي، تتحدث عن إمكانية بقاء الفيروس في الهواء لبعض الوقت بعد أن يعطس المصاب على مسافة بضعة أمتار، مما دفع بعدد من الهيآت والدول إلى الدعوة لتشديد الإجراءات الاحتياطية والاحترازية المعتمدة، بإقرار إلزامية ارتداء الكمامات.

ولمواكبة إصدار بلاغ إلزامية ارتداء الكمامات، فقد حرصت الحكومة على توفير الكمامات بالكميات والأثمنة المناسبة قبل فرض إلزامية وضعها، وذلك لتلبية طلبات المواطنات والمواطنين عليها.

وعلى إثر الشكايات التي بلغت إلى الحكومة بشأن الصعوبة التي لاقاها بعض المواطنين في الأيام الأولى للحصول على الكمامات، تم العمل على تسريع عملية التوزيع مع تغيير مواصفاته، وإشراك الصيدليات أيضا في عملية التوزيع، للاستجابة أفضل لواقع الطلب. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بأن الكمامات التي تنتج محليا، متوفرة بكميات كافية، وبثمن مناسب، ووفق معايير مدققة ومحددة، بَلْورت بخصوصها السلطات المختصة معيارا وطنيا، لضمان الجودة.

3. التدابير الصحية

يجدر بداية التنويه بالقرار التاريخي لجلالة الملك حفظه الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، بجعل الطب العسكري سندا للطب المدني في مواجهة حالة الطوارئ الصحية، مما مكن من تعبئة وتظافر الإمكانيات التي يتوفر عليها كل من الطب العسكري والطب المدني حفاظا على سلامة وصحة المواطنات والمواطنين. وهذه مناسبة أخرى، تؤكد لنا جميعا، أن مؤسسات بلدنا الحبيب، دائمة التأهب والاستعداد، وجاهزة لإسناد بعضها البعض، والعمل جنبا إلى جنب، لمصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، أمير المؤمنين، والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وفي المجال الصحي، فقد تم اتخاذ جملة من التدابير، إن على مستوى الرصد واليقظة أو على مستوى الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية أو على مستوى التكفل بالحالات المصابة بالفيروس:

1.3. الرصد واليقظة الوبائية

تجدر الإشارة بداية إلى أن بلادنا تتوفر منذ شتنبر 2019 على منظومة للرصد الوبائي من خلال مركز وطني ومراكز جهوية لعمليات الطوارئ في مجال الصحة العامة، وهي المنظومة التي تم إحداثها في إطار تفعيل «المخطط الوطني للصحة 2025» بهدف تعزيز قدرات المغرب في مجال الرصد المبكر، والاستعداد، والاستجابة بشكل سريع وفعال لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

وتقوم هذه المنظومة باستمرار بمهام اليقظة الصحية والإنذار المبكر والاستعداد لمواجهة الأوبئة المحتملة وحالات طوارئ الصحة العامة مهما كان مصدرها، مع إنجاز تمارين محاكاة، وتدبير الأوبئة وحالات طوارئ الصحة العامة الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالأمراض المعدية، والتحضير والاستجابة السريعة لتهديدات الصحة العامة الناتجة عن الكوارث والحالات الاستثنائية.

وقد كان عمل هذه المنظومة فعالا في رصد وتتبع جميع الإشعارات المتعلقة بفيروس كورونا منذ بداية ظهوره على المستوى العالمي.

وبفضل هذه المنظومة الرصدية المتكامل فقد استطاع المغرب من:

- رفع مستوى اليقظة على صعيد المركز الوطني لعمليات طوارئ الصحة العامة منذ الإعلان عن الحالات الأولى بالصين، وزيادة عدد

الأطر العاملة به؛

- وضع ونشر الخطة الوطنية لرصد وباء كورونا المستجد والتصدي له؛
- مراقبة وتتبع الحالة الوبائية الدولية للفيروس بشكل متواصل من طرف منظومة الرصد والمراقبة الوبائية؛
- تقييم يومي للخطر مع التحديث المنتظم لإجراءات التصدي للفيروس؛
- تعزيز النظام الوطني للمراقبة الوبائية للأمراض التنفسية الحادة؛
- تفعيل مراكز الاتصال الخاص بالتواصل مع الأطر الصحية والمواطنين عامة للتبليغ عن الحالات المحتملة؛
- وضع برنامج لتكوين الأطر الصحية على مستوى الجهات والأقاليم.

2.3. الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية

تظافرت الجهود من أجل الرفع من الطاقة الاستيعابية لبنيات الاستقبال، من خلال إعداد وتجهيز مستشفيات ميدانية، عسكرية وأخرى ساهمت فيها جماعات ترابية، لتنضاف إلى بنيات الاستقبال الأخرى المخصصة للتكفل بالمرضى المصابين بفيروس كورونا، مما مكن من:

- إعداد 47 وحدة استشفائية خصيصا لمرضى فيروس كورونا، توفر ما مجموعه 1.826 سرير في مرحلة أولى، قابلة للتمديد حسب درجة تفشي الوباء بكل جهة من الجهات؛
- تعبئة 1.214 سرير خاص بالإنعاش بالمستشفيات العمومية (من ضمنها 371 سرير بالمراكز الاستشفائية الجامعية) حيث يوجد 800 سرير منها في مستوى الجاهزية لاستقبال المرضى (واستقبلت حتى اليوم 80 مريضا -من بينها 29 حالة حرجة)؛
- التزام أرباب المصحّات الخاصّة بتعبئة 504 سرير إضافي للإنعاش بكل أطقمها وتجهيزاتها الطبية؛
- تعبئة طاقم طبي من أطباء اختصاصيين في الانعاش يبلغ 985 طبياً؛
- استعمال بعض الفنادق والمراكز السياحية في 38 مدينة لا يقل عددها عن 177 وحدة بطاقة استيعابية تزيد عن 7.600 سريراً للإيواء المجّاني للحالات المشتبهة في إطار الحجر الصحي، وكذا بعض المهنيين الصحيين والأمنيين في إطار التّدابير الحمائية لهم ولأسرهم وذلك طيلة الحجر الصّحّي.

وعلاوة على ذلك، تم تهييئ فضاءات جديدة مجهّزة لاستقبال الحالات المصابة بالفيروس تتمثل في:

- إحداث وتجهيز مستشفيين عسكريين ميدانيين: الأول بابن سليمان مكوّن من قسمين. الأول تصل طاقته الاستيعابية إلى حوالي 260 سريراً؛
- والمستشفى الثاني بمدينة النواصر بسعة 200 سرير؛
- تشييد مستشفى ميداني مؤقت مخصص لمرضى كورونا بمكتب أسواق ومعارض الدار البيضاء على مساحة 20.000 متر مربع، ما سيسمح له باحتضان حوالي 700 سرير.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بالرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية لمواجهة وباء فيروس كورونا، رُصد مبلغ 2 مليار درهم من الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، لتغطية النفقات المتعلقة أساسا ب:

- شراء المعدات الطبية ومعدات المستشفيات (1000 سرير للإنعاش، 550 جهاز للتنفس، عدة أجهزة الكشف بالأشعة)؛
- شراء المعدات الضرورية للتحاليل (100.000 عدة أخذ العينات (kits de prélèvements)، و100.000 عدة للكشف (kits de test)) ؛
- شراء الأدوية (المواد الصيدلانية والمواد الاستهلاكية الطبية والغازات الطبية...)؛
- تعزيز إمكانيات اشتغال وزارة الصحة (التعقيم والتنظيف والوقود...).

وبالموازاة مع ذلك، تمت تعبئة الموارد البشرية اللازمة لتلبية حاجيات المراكز الصحية المعدة لمواجهة الحالات الوافدة.

ومن أجل تبسيط إجراءات اقتناء هذه المستلزمات، والاستجابة للحاجيات المستعجلة لقطاع الصحة بصفة عامة، أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بتبسيط مساطر تنفيذ النفقات المنجزة من طرف وزارة الصحة، استثناء من أحكام المرسوم رقم 349-12-2 المؤرخ 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلقة بالصفقات العمومية.

3.3. منظومة التكفل بالحالات المصابة

عمل قطاع الصحة منذ الأيام الأولى لظهور الوباء، على إعداد وإصدار خطة ودوريات ومساطر مدققة، لتنظيم عمليات تدخل الأطقم الطبية في مختلف مراحل الإصابة. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد بالعمليات التالية:

- إصدار دورية حول سبل التكفل بالحالات المصابة ببروتوكول علاجي بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة العلمية والتقنية الوطنية؛
- إصدار دورية للخطة التنظيمية للتكفل بالحالات المحتملة والمؤكدة بالمؤسسات الصحية؛
- وضع لائحة المستشفيات المخصصة لاستقبال الحالات المحتملة؛
- تأهيل المختبرات الوطنية المدنية والعسكرية منها، لتشخيص المرض؛
- توسيع عدد المختبرات للتشخيص الفيروسي بما فيها المختبرات التابعة للمستشفيات الجامعية التابعة للقطاع العام والخاص؛
- توفير وتعزيز الرعاية الصحية في معزل بالنسبة للحالات المحتملة؛
- تحسين ظروف الإيواء والإطعام، خاصة بعد تدخل صاحب الجلالة حفظه الله من أجل حسن التكفل بمهنيي الصحة وكذلك بالمرضى.

4.3. عناية مستمرة بقطاع الصحة

وتأتي هذه الإجراءات لتضاف إلى الالتزامات المتخذة في إطار البرنامج الحكومي، والمنبثقة من الأولوية التي توليها الحكومة للنهوض بالقطاع الصحي باعتباره أولوية وطنية، من أجل استجابة لحاجيات المواطنين، إذ عملت الحكومة الحالية على الرفع المستمر من الميزانية المخصصة له طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، ليرتفع بحوالي 33% ما بين 2017 و 2020، منتقلا من 14 مليار درهم في ميزانية 2017 إلى 18,6 مليار برسم ميزانية 2020، ومع الرفع من مستوى التأطير الطبي وشبه الطبي لتدارك الخصاص المسجل، عبر الزيادة المتتالية في عدد المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة بتخصيص 4000 منصب مالي سنويا منذ ميزانية 2018. كما قامت الحكومة بمجهود مقدر في مجال إحداث المراكز الاستشفائية والرفع من طاقتها الاستيعابية.

4. الإجراءات المواكبة لتنفيذ حالة الطوارئ الصحية

1.4. استمرار التعليم عن بعد

على إثر تعليق الدراسة ابتداء من يوم الإثنين 16 مارس بجميع المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية بمختلف أسلاكها، وبعد ذلك تأجيل العطلة الربيعية، فقد اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات لتوفير العملية التعليمية عن بعد، من خلال مجموعة من الدعامات الرقمية، بفضل انخراط قوي وجهود مشكورة للأطر التعليمية والتربوية والتقنية.

وتأتي هذه المجهودات، لتعطي دفعة قوية للاستفادة من إدراج التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، كداعم ورافد للعملية التعليمية الحضورية.

وفي هذه الفترة الوجيزة أنتجت مختلف الفرق التعليمية من الدروس المصورة والمضامين الرقمية ما لم يتم إنتاجه على مدى عشر سنوات.

وإذا كان من الطبيعي، أن يشهد الإطلاق الواسع لهذه العملية، وفي هذا الحيز الزمني الضيق، بعض الصعوبات وبعض الثغرات، فإن العمل جار من أجل التطوير والتنويع والتعميم، ولتفادي النقص الذي قد ينتج عن عملية التعليم عن بعد، فسيتم مباشرة بعد استئناف الدراسة برمجة حصص الدعم وبعدها برمجة الفروض والامتحانات.

■ قطاع التربية الوطنية

تم الشروع ابتداء من يوم 16 مارس 2020 في تنزيل عملية التعليم عن بعد من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية «TelmidTICE»، والتي توفر مضامين رقمية مصنفة تغطي كافة الأسلاك والمستويات التعليمية ومجموع المواد الدراسية، حيث تم توفير 4500 مادة رقمية. ويبلغ معدل مستعملي هذه المنصة ما يفوق 600 ألف مستعمل(ة) يوميا.

كما تمت تعبئة قنوات القطب العمومي لبث الدروس المصورة، مما مكن من تغطية جميع المستويات الدراسية من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثانية بكالوريا، لكي تصل الدروس أيضا إلى التلاميذ الذين لا يستطيعون الولوج إلى الإنترنيت، ولا سيما من أبناء العالم القروي، الذين يتوفر 91% من سكانه على التلفاز. ويبلغ مجموع حصص الدروس التي تبث يوميا، 71 حصة. كما بلغ مجموع الدروس التي تم بثها إلى غاية 19 أبريل 2020، 1931 درسا موزعا على القنوات الوطنية الأربعة (الثقافية، الأمازيغية، العيون، الرياضية).

ولأجل تمكين الأساتذة من التواصل المباشر مع تلاميذهم، وكذا تنظيم دورات للتعليم عن بعد، تم إطلاق العمل بالخدمة التشاركية المدمجة في منظومة «مسار». وقد تجاوز عدد الأقسام الافتراضية المحدثة ما مجموعه 723.966 قسما افتراضيا بالنسبة للمؤسسات التعليمية العمومية، و 105.316 قسم بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخصوصية، كما بلغ عدد المستعملين لهذه الخدمة ما مجموعه 79.969 من الأساتذة و 195.488 من التلاميذ، علما بأن هذه الأرقام تزيد يوما بعد يوم.

■ قطاع التكوين المهني

تم العمل على تأمين آليات التكوين عن بعد وكذا مواصلة توفير البرنامج التكويني عن بعد، وبشكل متكامل، من خلال جملة من التدابير، من أهمها:

- وضع دعامات رقمية للأقسام الافتراضية، يتم تحميلها من طرف المتدربين اعتمادا على الحسابات التي يتوفرون عليها سلفا، والتي شرع العمل بها رسميا ابتداء من تاريخ 19 مارس 2020، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المتاحة كالبريد الإلكتروني وتطبيقات التواصل الاجتماعي؛
- توفير محتويات التكوين اللازمة على المنصة الإلكترونية لفائدة المكونين تهم كافة قطاعات التكوين، على مختلف مستويات التكوين؛
- إعطاء الدروس عن بعد بالنسبة لمؤسسات التكوين المهني الخاص، باعتماد الحلول الرقمية، ووضع دليل للتكوين المهني الخاص عن بعد، وهي حلول موجهة لفائدة 82.000 متدربة ومتدرب.

وقد تم إلى حدود 7 أبريل الجاري، إحداث 8 آلاف و836 قسما افتراضيا، وتقديم 83 ألف و356 حصة للتكوين عن بعد، ما يعادل 228 ألف و946 ساعة، في إطار التدابير التي اتخذها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لضمان استمرار العملية التكوينية.

■ قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

بخصوص هذا القطاع، فقد عملت المؤسسات الجامعية على تمكين الطلبة من التحصيل الجامعي عبر الدعامات التالية:

- البوابات والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الجامعية ومنصات مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات وكذا مؤسسات التعليم العالي الخاص؛
- العمل عبر مجموعة من المنصات الرقمية التفاعلية المعروفة التي تتيح للطالب خاصية المشاركة والأخذ والعطاء عن بعد مع الأستاذ؛
- الإذاعة والتلفزة.

وارتباطا بمجال البحث العلمي، أطلقت الحكومة برنامجا لدعم البحث العلمي والتكنولوجي المُتعلق بفيروس كورونا المستجد بدعم مالي قدره 10 ملايين درهم، بهدف تعبئة فرق البحث المغربية من أجل عمل مشاريع البحث العلمي في المجالات المتعلقة بهذا الوَباء في أقرب وقت ممكن، خلق

بيئة بحث متعددة التخصصات لإنجاز دراسات وأبحاث كفيلة باقتراح حلول للمساهمة في التعامل مع الأزمة الوبائية.

2.4. ضمان استمرارية خدمات المرافق العمومية الأساسية

من المعلوم أن المرسوم بقانون المتعلق بحالة الطوارئ الصحية نص ضمن مقتضياته على ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين.

وفي هذا الإطار، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات والقرارات المواكبة في إطار الحرص على استمرارية المرافق العمومية في تقديم خدماتها للمرتفقين، مع ضمان الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، والوافدين عليها، ووقايتهم من انتشار وباء فيروس كورونا.

■ التدابير الاحترازية والوقائية لفائدة العاملين

لقد أصدرت الحكومة منشورا وزاريا يقضي باتخاذ التدابير الوقائية من خطر انتشار وباء «كورونا» بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي. ومن ضمن الإجراءات التي اتخذت أذكر على الخصوص ما يلي:

- الحد من عقد الاجتماعات، مع الحرص على تقليص عدد المشاركين فيها، واستعمال التقنيات الحديثة «Audio/Visio-conférence» متى كان ذلك متاحا؛
- العمل، قدر الإمكان، على توفير الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين على الخط، وكذا توفير جميع وسائل التواصل الملائمة المتوفرة (الهاتف، البريد الإلكتروني، مراكز الاتصال والتوجيه...) بما من شأنه الحد من توافد المرتفقين على مصالح الإدارة؛
- تنظيم عمليات استقبال المرتفقين، في الحالات الضرورية، في ظل الاحترام الصارم للتدابير الوقائية الصادرة عن السلطات المختصة؛
- تنظيم، عند الاقتضاء، عملية التناوب في الحضور بين العاملين بالمرافق العمومية الذين يقومون بنفس المهام في نفس المصالح، دون أن يؤثر ذلك سلبا على السير العادي للمرافق العمومية؛
- تعليق انعقاد الجلسات بمختلف محاكم المملكة ابتداء من 17 مارس 2020، بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، باستثناء الجلسات المتعلقة بقضايا المعتقلين والقضايا الاستعجالية وقضاء التحقيق؛
- توقيف احتساب الآجال القانونية خلال حالة الطوارئ الصحية بمقتضى المادة 6 من المرسوم بقانون المتعلق بحالة الطوارئ الصحية، باستثناء آجال الطعن بالاستئناف الخاصة بالقضايا المتابع فيها أشخاص في حالة اعتقال، ومدد الحراسة النظرية ومدد الاعتقال الاحتياطي المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية.

كل ذلك بالموازاة مع عمليات التحسيس والتوعية وتعميم وسائل الوقاية والنظافة والتعقيم على كافة المرافق العمومية حماية لسلامة وصحة العاملين بها.

وفي سياق متصل، ولتعذر تنظيمها في هاته الظروف، فقد قررت الحكومة تأجيل جميع مباريات التوظيف، على أن يتم استئناف تنظيمها بعد رفع الحجر الصحي. أما فيما يتعلق بالمباريات التي أعلن عن نتائجها النهائية، فإن تلك النتائج تعد حقا مكتسبا للفائزين، على أن تتم تسوية وضعيتهم الإدارية لاحقا.

■ تطوير الخدمات الرقمية لتفعيل العمل عن بعد

عملا بالتدابير الاحترازية والوقائية، ولكون التعاملات والتبادلات الورقية تمثل عامل خطر لانتشار عدوى وباء كورونا، تم تطوير جملة من الخدمات الإدارية من طرف وكالة التنمية الرقمية، وذلك بهدف تمكين المرتفقين والإدارات من تبادل الملفات والمراسلات، وتتبع معالجتها عن بعد بطريقة رقمية. ويتعلق الأمر بالخدمات التالية:

- بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية، التي تهدف إلى تمكين الإدارات والمرتفقين على حد سواء من إيداع مراسلاتهم عن بعد لدى الإدارات المعنية مقابل وصل رقمي بتأكيد الاستلام.
- الشباك الإلكتروني للمراسلات الإدارية، الذي يمكن الإدارات، في تعاملها فيما بينها، من تدبير مراسلاتها الواردة والصادرة، وكذا المراسلات ما بين مصالحها الداخلية، على الصعيد المركزي واللاممركز.
- الخدمة الإلكترونية «الحامل الالكتروني» (Parapheur électronique) التي تمكن الإدارات المنخرطة في هذه الخدمة من التجريد المادي والكامل لمختلف الوثائق الإدارية، والتوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية، والتدبير اللامادي لإدارة سير العمل Gestion des Workflows.

■ تسريع التحول الرقمي

لقد أسبق أن أعلنت الحكومة على ضرورة تسريع التحول الرقمي للإدارة. وفي هذا الإطار، وتفعيلا للبرنامج الحكومي في شقه المتعلق بإصلاح الإدارة وتحسين جودة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطنين.

وفي إطار تفعيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للخدمات الإدارية، فإن الحكومة ستسرع بوضع مشروع القانون المتعلق بالإدارة الرقمية، الذي أعدته سابقا، في مسطرة المصادقة، والذي تتجسد أهم مضامينه في وضع مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهم إعادة هندسة الخدمات الإدارية وتكاملها وتبادل البيانات والمعلومات، وإعطاء الحجية القانونية للقرارات والإجراءات الرقمية.

ومن أجل تأطير العمل عن بعد «Télétravail» وإدماجه في القطاع العام، تنكب الحكومة حاليا على إعداد تصور شامل يعتمد على تحديد مفهوم العمل عن بعد والوظائف المعنية به. وسيشمل هذا التصور كذلك اقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لذلك.

3.4. استمرار تموين الأسواق بالمواد الأساسية

حرصت الحكومة، بالموازاة مع استمرار دعم الاقتصاد الوطني عبر الاستهلاك الذي يعتبر الركيزة الأساسية للطلب الداخلي، على مواكبة العرض

من أجل ضمان تموين الأسواق بالمملكة، مع إعطاء الأولوية للضروريات التي تحتاجها الأسر المغربية في هذه الظروف، مع العمل في نفس الوقت للحيلولة دون ارتفاع الأثمان أو انتشار الاحتكار.

وفي هذا السياق تعمل اللجنة الوزارية المكلفة بانتظام على تتبع التموين والأسعار ومراقبة الجودة، كما تعمل مصالح وزارة الفلاحة، على مراقبة الأسعار وتتبع وضعية تموين الأسواق الوطنية من المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة الغذائية منها، وتعمل هذه القطاعات على إصدار بلاغات منتظمة لإطلاع الرأي العام على وضعية التموين ومراقبة الجودة والأسعار.

ومن أجل ضمان التزويد المنتظم للسوق الوطنية بمجموعة من المواد الأساسية، وأخذا بعين الاعتبار انخفاض الإنتاج الوطني والوضع الاقتصادي الدولي المرتبط بجائحة فيروس كورونا، تم إصدار مراسيم تتعلق بوقف استيفاء الرسوم على الاستيراد المفروضة على مجموعة من المواد كالقمح الصلب، والقمح اللين ومشتقاته، والحمص، والعدس، والفاصولياء العادية والفول. كما حرصت الحكومة على ضمان التزويد المنتظم للسوق بمادة البوطان.

وقد مكنت هذه الإجراءات من ضمان استمرار تموين الأسواق عبر التراب الوطني بشكل طبيعي وبكميات وافرة وبأثمنة ملائمة، خاصة بالنسبة للضروريات التي يحتاجها المواطنون، وقد تحقق هذا الاكتفاء على الرغم من التهافت الذي حصل بفعل المعلومات الزائفة التي روعت عددا من المواطنين، مع التذكير بأن السلطات الوصية حريصة على حماية المستهلكين وضمان السير الطبيعي للأسواق.

4.4. توفير مواد التطهير والتعقيم والكمامات وتقنين أسعارها

■ تقنين الأسعار

من المعلوم أن ارتفاع الطلب على المواد الطبية وشبه الطبية، وخاصة مواد التنظيف والتعقيم، أدى إلى ارتفاع ثمنها. وقد تدخلت الحكومة من أجل تحديد سعرها، للحد من المضاربة بها ومحاربة احتكارها، وذلك من خلال تسقيف ثمن المطهرات الكحولية، وتحديد أسعار البيع القصوى للكمامات الواقية، مع دعم ثمنها. وبالموازاة مع ذلك، تم إخضاع الأقنعة الطبية والسائل المطهر لترخيص التصدير، لإعطاء الأولوية للاحتياجات الوطنية.

■ تشجيع الإنتاج المحلي

كما تمت تعبئة القطاع الصناعي لإنتاج مواد النظافة والمعدات الطبية للوقاية، من خلال إعادة تهيئة وتجهيز مصنع إنتاج الإيثانول في وقت قياسي (أسبوع واحد) بعد توقفه لمدة طويلة بفعل الحريق، حيث بدأ في الإنتاج بشكل فعلي منذ يوم الأحد 22 مارس 2020، بطاقة إنتاجية تصل إلى 240 هيكتولتر يومياً من مواد التطهير والتعقيم والمستلزمات الطبية.

كما تمت تعبئة الفاعلين الصناعيين العاملين في قطاع النسيج لإنتاج كمامات واقية غير منسوجة بكميات كافية، مما مكن من بلوغ متوسط إنتاج يقدر بأزيد من 3 ملايين كمامة في اليوم. وهو ما مكن من توفير المواد المطهرة والأقنعة الواقية لكل المواطنين بأثمنة في متناول الجميع.

5.4. ملاءمة النقل العمومي مع الوضعية الوبائية

عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تهم تدبير النقل العمومي بمختلف أصنافه، وذلك حفاظا على صحة وسلامة المواطنات والمواطنين في هذه الظرفية، من خلال تخفيض الطاقة الاستيعابية بالنسبة لسيارات الأجرة إلى 50 %، والتزام حافلات النقل الحضري ومركبات الترامواي بعدم تجاوز الطاقة الاستيعابية المخصصة لكل منهما، من خلال احترام العدد المسموح به من الركاب بما لا يتجاوز عدد الكراسي المتوفرة.

كما تم إطلاق عملية تطهير وتعقيم واسعة لوسائل النقل العمومي بطرقة منتظمة بتعاون مع الجماعات الترابية، لتشمل مركبات الترامواي وحافلات النقل الجماعي وسيارات الأجرة بكل أنواعها.

5. التدابير الاجتماعية

يجدر التنويه في البداية بالقرار السامي لأمير المؤمنين، الناظر الأعلى للأوقاف، صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، المتعلق بإعفاء مكترى المحلات الحبسية المخصصة للتجارة والحرف والمهن والخدمات، والسكنى ما عدا للموظفين، من أداء الواجبات الكرائية، وذلك طيلة مدة الحجر الصحي، وهو القرار الذي يأتي في إطار العناية المولوية الموصولة التي يوليها جلالته للفئات المتضررة من آثار جائحة الفيروس كورونا.

وبناء على مقترحات لجنة اليقظة الاقتصادية، اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتدابير لفائدة الأجراء والمقاولات، لا سيما المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، والمهن الحرة التي تواجه صعوبات بسبب تداعيات هذه الجائحة. كما اتخذت الحكومة جملة من القرارات لدعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، والتي تضررت بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فيروس كورونا.

1.5. إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي

وارتباطا بموضوع الدعم المباشر الموجه للأسر المحتاجة والهشة، تجدر الإشارة بأن الحكومة منخرطة، منذ حوالي سنة، في ورش هام يتعلق بتطوير آليات الدعم الاجتماعي وترشيده. ويشمل هذا الورش عددا من المشاريع المهيكلة، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم وترشيد آليات الدعم الاجتماعي المتعددة وتجويد حكامتها، وبتحسين منظومة الاستهداف، وبمعالجة النقائص والصعوبات التي يعاني منها نظام الراميد، والتي أظهرتها دراسات سابقة.

وفي هذا الإطار فقد سبق أن أحالت الحكومة على مؤسستكم التشريعية الموقرة مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي بإحداث السجل الاجتماعي الموحد والوكالة الوطنية للسجلات.

2.5. تدابير لفائدة الأجراء

اقترحت لجنة اليقظة الاقتصادية إجراءين أساسين لفائدة المأجورين، كما يلي:

- منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء والمستخدمين بموجب عقود الاندماج والبحارة الصيادين بالمحاصة المتوقفين مؤقتا عن العمل، المنتمين للمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تواجه صعوبات، والمصرح بهم لدى الصندوق المذكور برسم شهر فبراير 2020. ويهم هذا التعويض الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020 (مع الإشارة، فالتعويض خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 31 مارس 2020 قد تم تحديده في 1000 درهم). وقد بلغ إلى حدود الآن تسجيل 810155 أجيرا عن 132225 مقاولة، استفاد منهم 716255 أجيرا، فيما لا تزال قيد الدراسة 92795 حالة؛
- الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية (AMO) والتعويضات العائلية برسم نفس الفترة الزمنية.

وفي أفق تنزيل هاذين الإجراءين الأساسين، صادقت الحكومة على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، سيتم عرضه على البرلمان، وثقتنا في أن السادة المستشارين والنواب، سيولون هذا المشروع العناية القصوى، قصد تجويده والإسراع في المصادقة عليه، حتى يصل الدعم إلى المستحقين في أسرع وقت.

وتجدر الإشارة هنا، أن الحكومة من خلال هذه الإجراءات، تهدف أيضا إلى دعم المقاولات المتوقفة عن العمل، من أجل الحفاظ على مناصب الشغل المتوفرة لديها، والحيلولة دون فقدان أجراء هاته المقاولات لمناصب عملهم لأسباب اقتصادية.

3.5. دعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل

على غرار التدابير لفائدة الأجراء، قررت الحكومة صرف دعم لهذه الفئة على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تهم الأسر المستفيدة من خدمة «راميد»، التي تعمل في القطاع غير المهيكل، والتي أصبحت لا تتوفر على مدخول يومي بفعل الحجر الصحي. وقد تم الشروع فعليا في صرف المساعدات المالية للمستحقين، ابتداء من يوم الإثنين 06 أبريل 2020.
- المرحلة الثانية: تهم الأسر التي لا تستفيد من خدمة «راميد»، التي تعمل في القطاع غير المهيكل، والتي توقفت عن العمل بفعل الحجر الصحي. وقد تم الشروع في تلقي التصريحات المتعلقة بهذه الفئة ابتداء من 10 أبريل 2020 عبر بوابة إلكترونية أحدثت لهذا الغرض.

وقد حددت المساعدة المالية بالنسبة للفئتين معا، والتي سيتم منحها من موارد صندوق محاربة جائحة فيروس كورونا، على النحو التالي:

- ✔ 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل،
- ✔ 1000 درهم الاسرة المكونة من ثلاث أو أربع أفراد،
- ✔ 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص.

4.5. الاهتمام بوضعية الفئات الهشة

لقد جعلت الحكومة من أولوياتها العناية بالشق الاجتماعي بصفة عامة، والاهتمام بالفئات الضعيفة والهشة بصف خاصة. وتزداد الحاجة إلى هذا الاهتمام ومضاعفته في مثل هذه الظروف العصيبة، لأن هاته الفئات تكون أكثر عرضة وأسرع تأثرا بانعكاساتها السلبية.

فخلافا لذوي الحالات الميسورة، وجزء من الطبقات الوسطى، ولا سيما تلك التي لها مداخيل قارة، من مرتبات أو غيرها، فإن جزءا من المواطنات والمواطنين، مع كامل الأسف وجدوا أنفسهم بين يوم وليلة بدون مدخول يسدون به رمقهم، مما يشكل تهديدا آنيا ومباشرا، لعدد من متطلباتهم الأساسية والضرورية، لهم ولمن يعولون. وتزداد الوضعية حرجا وسوءا، مع وجود أشخاص مسنين، أو في وضعية إعاقة، أو مصابين بأمراض مزمنة.

لمثل هؤلاء، تعمل الحكومة على مضاعفة الجهود لتخفيف وطأة معاناتهم والتخفيف عنهم وإسنادهم في محنتهم، من خلال جملة من التدابير ، من بينها

■ الأطفال في وضعية هشة

تم وضع خطة عمل خاصة بوقاية وحماية الأطفال في وضعية هشة من عدوى فيروس كورونا المستجد. وتسعى هذه الخطة إلى توفير سلة من الخدمات الاستعجالية، لاسيما منها الموجهة للأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والأطفال في وضعية الشارع، وتشمل هذه الخطة مجموعة من التدابير التي تهدف إلى:

- تعزيز خدمات القرب، من خلال دعم مشاريع الجمعيات الموجهة لمعالجة التداعيات الاجتماعية المترتبة عن رعاية وحماية الأطفال في فترة الحجر الصحي؛
- وضع آليات لليقظة والتتبع المستمر لحماية الأطفال من العنف، ورعاية الأطفال في وضعية الشارع؛
- تقديم الدعم النفسي عن بعد للأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، من لدن فريق من الأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين.

■ الأشخاص المتضررون في وضعية إعاقة

بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها بعض الإدارات لفائدة العاملين بها من فئة الأشخاص في وضعية إعاقة في هذه الظروف، فقد اتخذت الجهات المعنية عددا من الإجراءات، نذكر من بينها:

- وضع خلايا للتواصل والإرشاد والتوجيه تضم الموارد والكفاءات الوطنية المكونة في إطار برنامج «رفيق»، رهن إشارة أسر الأشخاص ذوي التوحد. وتقوم هذه الخلايا بالتواصل مع الأسر من خلال أرقام هاتفية خصصت لهذا الغرض.
- وبغية مواصلة أنشطة مختلف المراكز المعنية بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، يتم الحرص على ضمان استمرارية بعض الخدمات عن بعد، وذلك عبر إرساء «مداومة تربوية» ينخرط فيها جميع الأطر، من خلال التواصل مع الآباء والأمهات والأطفال في وضعية إعاقة، ومدهم بأنشطة تربوية يمكن إنجازها داخل المنازل. «عملية سلامة».

وبهذا الخصوص، توصلت الحكومة بمذكرات من لدن عدد من الفعاليات الجمعوية العاملة في مجال الإعاقة، تشمل عددا من المطالب والاقتراحات، جزء كبير منها مضمن في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة.

■ الأشخاص في وضعية الشارع

عملت الحكومة على توفير خدمات المساعدة الاجتماعية لفائدة الأشخاص في وضعية الشارع وحمايتهم من خطر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك من خلال تعبئة وتهييئ وتجهيز فضاءات للتكفل بهم، وتقديم الخدمات الضرورية لهم، كالاستقبال والإيواء والإطعام.

وقد تم إحداث لجنة مركزية ولجان إقليمية لليقظة، من مهامها متابعة وضعية هذه الفئات من المجتمع وتهيئة وتعقيم فضاءات للإيواء، بلغ عددها 145 فضاء إلى حدود 10 أبريل، وهو عدد قابل للزيادة حسب الحاجة. كما تم بإشراف السلطات المحلية، تنظيم دوريات لرصد الأشخاص في وضعية الشارع.

وبفضل المجهود الجماعي لمختلف المتدخلين (التعاون الوطني، اهلال الأحمر، السلطات المحلية، الجماعات الترابية، المجتمع المدني، المحسنون)، بلغ إلى حدود 19 أبريل التكفل داخل الفضاءات ب6230 شخصا بدون مأوى، فيما تم إرجاع 1699 شخصا إلى أسرهم، ولا يزال هذا المجهود متواصلا.

■ الأشخاص المسنون

تم إطلاق «عملية سلامة»، لدعم الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، باعتبارهم الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة للخطر بسبب جائحة فيروس كورونا.

وتهدف هذه الخطوة إلى توفير «عدة السلامة» للنظافة والوقاية من فيروس كورونا المستجد في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، في كل من الرباط والدار البيضاء وفاس وطنجة في هذه المرحلة. وذلك كتدبير لتعزيز الحفاظ على صحة هذه الفئة الاجتماعية وتقديم الرعاية والدعم الأساسيين بشكل يلائم احتياجاتها الجديدة في سياق جائحة فيروس كورونا. كما تحدد «عدة السلامة» مجموع التدابير الواجب اتباعها للوقاية من الفيروس. وسيصاحب توفير «عدة السلامة»، عملية بث ونشر، على نطاق واسع، لمجموعة من الوصلات التحسيسية الخاصة بهذه الفئة.

■ النساء في وضعية صعبة

عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية لمواكبة النساء في وضعية صعبة والنساء ضحايا العنف وكذا النساء في وضعية إعاقة والمسنات وغيرهن. حيث تم إطلاق حملة تحسيسية رقمية تشمل وصلات تحسيسية متنوعة وهادفة.

هذا إضافة إلى تتبع حالات العنف المبلغ عنها في مختلف الوسائل والتنسيق مع الفاعلين لتسريع التدخلات وإيواء الحالات أو إرجاعهن لبيت الزوجية؛ والتتبع المستمر للوضعية الصحية والاجتماعية للعاملين والعاملات والمستفيدات من خدمات مراكز الإيواء للنساء في وضعية صعبة وذلك في إطار التنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني.

5.5. حماية صحة وسلامة المعتقلين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية

■ عفو ملكي كريم

لا بد من التنويه بالمبادرة الإنسانية المتميزة لجلالة الملك حفظه الله المتمثلة في إصدار عفوه الكريم عن 5654 معتقلا، والذين تم انتقاؤهم بناء على معايير إنسانية وموضوعية مضبوطة، تأخذ بعين الاعتبار سنهم، وهشاشة وضعيتهم الصحية، ومدة اعتقالهم، وما أبانوا عنه من حسن السيرة والسلوك والانضباط، طيلة مدة اعتقالهم.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فإن المستفيدين من العفو الملكي يخضعون للمراقبة والاختبارات الطبية، ولعملية الحجر الصحي اللازمة في منازلهم، للتأكد من سلامتهم.

■ التدابير الاحترازية

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتعزيز حماية نزلاء المؤسسات السجنية والإصلاحية من انتشار فيروس كورونا، من أبرزها:

- التقليص من عدد الزوار والاكتفاء بزائر واحد فقط؛
- عزل ومراقبة السجناء الجدد القادمين من بلدان أجنبية (الأصل أو العبور) لمدة 14 يومًا حتى يتم التأكد من عدم إصابتهم بهذا الفيروس؛
- إيلاء الفئات الهشة من السجناء (المرضى، كبار السن، النساء، الأطفال والأحداث...) مزيدا من العناية والاهتمام؛
- إخضاع السجناء العائدين من المحاكم ومن المستشفيات للفحوصات الطبية قبل إيداعهم بغرف الإيواء؛
- عرض السجناء المقرر ترحيلهم إلى وجهات أخرى على الطاقم الطبي للمؤسسة قبل إخراجهم، وتخصيص مكان خاص للسجناء الوافدين الجدد وعرضهم على الطاقم الطبي للمؤسسة قبل توزيعهم على الغرف.

6.5. الاهتمام بوضعية المغاربة بالخارج

■ المغاربة العالقون بالخارج

بخصوص المواطنات والمواطنين الذين كانوا خارج أرض الوطن قبل إغلاق الحدود، واضطرتهم ظروف الطوارئ الصحية إلى المكوث خارج التراب الوطني، فلئن تعذر إلى حدود الساعة إرجاعهم إلى بلادهم، لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية، فإنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية التابعة للمملكة جاهدة على لتقديم الدعم والمساعدة ذات الطابع الأولوي والضروري في هذه الظروف الاستثنائية، من خلال حزمة من الإجراءات الاستعجالية، والتي نذكر من بين أبرزها على سبيل المثال لا الحصر:

- إحداث خلايا تعنى بتتبع وضعية المغاربة العالقين بالخارج، على مستوى الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية،

معبأة 7 أيام في الأسبوع و24 ساعة في اليوم؛

- توفير السكن لغير القادرين على تغطية تكاليف إقامتهم وتوفير كفافهم من حيث الغذاء؛
- تغطية تكاليف اقتناء الأدوية لفائدة الأشخاص الذين يعانون من بعض الأمراض المزمنة (السكري، ارتفاع ضغط الدم، القلب ...) وتحمل تكاليف العمليات الجراحية الطارئة؛
- وضع فريق طبي رهن إشارة المغاربة العالقين بالخارج لتقديم خدمات واستشارات طبية مجانية لفائدتهم؛
- مرافقة المغاربة العالقين بالخارج ومساعدتهم والتواصل المستمر والدائم معهم، عبر إحداث بوابات ومنصات إلكترونية وأرقام هواتف محمولة مرصودة لهذا الغرض، على مستوى الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- التدخل لدى السلطات الأجنبية المختصة لتمديد فترة إقامتهم بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم واستيفائها للآجال القانونية؛
- لتكفل بمصاريف الدفن في المقابر الإسلامية لفائدة المغاربة المتوفين في الخارج خلال هذه الظروف الوبائية الاستثنائية العالمية.

■ المغاربة المقيمون بالخارج

أتوجه كذلك بتحية والتفاتة خاصة للمغاربة المقيمين بالخارج، والذين يعيشون هذه الظروف خارج أرض الوطن، كما أتطلع وآمل في الاطمئنان عليهم جميعا، وأن يخرجوا من هذه المحنة بديار إقامتهم بأمن وأمان، وسيجدون بلدهم وعائلاتهم وكافة المواطنين، دائما في انتظارهم، لاستقبالهم والترحيب بهم. أنتم بعيدون عنا، لكنكم في قلوبنا.

6. التدابير الاقتصادية

لقد وضعت الحكومة هدفا رئيسيا وأساسيا في هذه المرحلة الحرجة يتجلى في إعطاء الأولوية للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والحد من ضحايا الجائحة، وذلك باتخاذ إجراءات احترازية ذات بعد وقائي من الوباء، بلغت حد الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية.

1.6. تداعيات قاسية على الاقتصاد الوطني

ولقد كان لمجموع التدابير الاحترازية المتخذة، كبير الأثر على الحركة الاقتصادية ونشاط المقاولات والمالية العمومية، إذ أدى ذلك إلى إقفال مجموعة من المقاولات وتأثر عدد من القطاعات، من مثل القطاع السياحي والقطاعات التصديرية وتوقف صناعة السيارات منذ 19 مارس 2020، مع تداعيات ذلك على الصناعات المرتبطة بها. تداعيات مماثلة عرفها قطاع النسيج من خلال الاضطراب الذي تعاني منه مصادر التموين بدول آسيا عموما وبالصين على وجه الخصوص، كما تراجع الطلب الخارجي على قطاع النسيج، خصوصا من إسبانيا وفرنسا.

إن التداعيات غير المسبوقة لجائحة كورونا تنذر بركود اقتصادي عالمي، مما سيؤثر سلبا على الاقتصادات الوطنية، وضمنها اقتصاد بلدنا، ولا سيما

على مستوى تراجع الطلب الخارجي الموجه للمغرب، وخصوصا صادرات المهن الجديدة للمغرب، وعائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن انخفاض الطلب الداخلي وتباطء النشاط المقاولاتي والإنتاجي، وتقلص الاستهلاك الداخلي. مما سيكون له انعكاسات سلبية على حياة المقاولات وأداء الاقتصاد الوطني والتوازنات الماكرو اقتصادية، وكذا على الميزان التجاري وميزان الأداءات.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة تعمل جهد الإمكان على دعم ومواكبة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة بفعل تداعيات الجائحة. وبالمقابل فإن المقاولات التي استطاعت الصمود في هذه الظرفية مدعوة للمساهمة في المجهود الوطني الجماعي، من خلال ضمان استمرار أنشطتها الإنتاجية والحفاظ على مناصب الشغل والاستمرار في أداء واجباتها، ذلك أن قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز هذه المحنة رهين بالتعاون الوثيق بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبالموازاة مع التدابير المتخذة على المستوى الظرفي، فإن المجهود ينصب على وضع مقاربة استشرافية لوضع السيناريوهات الكفيلة بإعادة الانتعاش للاقتصاد الوطني من خلال إعادة التشغيل التدريجي لمختلف قطاعات الأنشطة والانتعاش القوي للاقتصاد الوطني.

2.6. التضامن المنشود والأمل

يجدر التذكير بأن الاعتمادات المخصصة من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا لدعم الاقتصاد الوطني والقطاعات الأكثر تأثرا والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة، ستوجه أيضا إلى دعم المقاولات والقطاعات الأكثر تضررا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفئات غير المحتاجة لهذا الدعم مدعوة إلى الإسهام بدورها في المجهود الوطني الجماعي، من خلال الاستمرار في أداء مستحقاتها وواجباتها، والعمل على استمرارية دورتها الإنتاجية.

رغم حدة هذه الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، فإننا نتطلع إلى المستقبل بأمل وتفاؤل، إذ أن الوضعية الاقتصادية العامة التي كان عليها الاقتصاد الوطني قبل حدوث هذه الجائحة، كانت حسنة وأغلب مؤشراتها كانت إيجابية. وبفضل هاته الوضعية وبفضل صلابة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ومع العمل على اغتنام الفرص المتاحة، فسيكون بإمكاننا تقوية وتحديث نسيجنا الاقتصادي والصناعي وتعزيز تنافسيتنا، علما أن الأزمات الاقتصادية كثيرا ما تحمل في طياتها فرصا جديدة للنمو.

إننا نعمل بجد، ونضع نصب أعيننا الانطلاق السريع لعجلة الاقتصاد، فهو الضامن الرئيس للإنتاج ولإحداث فرص الشغل والأنشطة المذرة للدخل، وأيضا للحفاظ على متانة أسس اقتصادنا الوطني وتقويتها.

ولمواجهة هاته التداعيات والتحديات، فإن المجهودات الحكومية ستنصب على وضع مقاربة شمولية للتعامل مع الوضع الاقتصادي، مع ما يتطلبه ذلك من تدابير لدعم الاقتصاد الوطني، من جهة على مستوى -1تخفيف التداعيات على المالية العمومية والتوازنات الكبرى ومن جهة ثانية على مستوى -2دعم المقاولات، مع إعطاء الأولوية للقطاعات الحيوية لضمان استمرارية قدرتها التشغيلية الإنتاجية.

3.6. تخفيف التداعيات على المالية العمومية والتوازنات الكبرى

من الطبيعي أن تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فيروس كورونا سيكون له تأثير على مداخيل خزينة الدولة، بفعل تراجع عدد من الأنشطة الاقتصادية وانخفاض وتيرة تحصيل الديون العمومية، وهو ما فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات، قد تتطلب تضحيات من الجميع، لكنها تبقى

ضرورية لضمان السير العادي للمرافق العمومية الضرورية وأداء الالتزامات المالية للدولة، بما فيها تلك اللازمة لتدبير تداعيات هذه الأزمة وتأهيل القطاع الصحي وتأدية أجور الموظفين.

ولمواجهة هذه الوضعية الاستثنائية التي تواجهها المالية العمومية، اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات التي تروم التحكم في نفقات الدولة. ومن التدابير الأساسية المتخذة في هذا الإطار:

■ ترشيد النفقات العمومية

في إطار ترشيد النفقات العمومية وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأولويات التي يفرضها تدبير آثار وتداعيات انتشار وباء كورونا ببلادنا، فقد تقرر، خلال هذه الفترة الاستثنائية إلى غاية متم شهر يونيو المقبل، تقليص أو إلغاء النفقات غير الضرورية من قبيل نفقات النقل والتنقل، وتدبير حظيرة السيارات، والمصاريف الخاصة بالحفلات والتظاهرات الدولية وغيرها، في حين سيتم الإبقاء على النفقات الضرورية، مثل أجور الموظفين، ونفقات للاستثمار، والنفقات المخصصة لتدبير جائحة فيروس كورونا، والنفقات المخصصة للحد من آثار الجفاف، وكذا النفقات الاجتماعية التي تم الالتزام بها.

كما تقرر تأجيل نفقات أخرى، مثل أداء المستحقات المترتبة عن ترقيات الموظفين، والتي استثنينا بشأنها فئتين فقط بالنظر لتواجدهما في الخط الأمامي لمواجهة الوباء، ألا وهما الموظفون والأعوان التابعون للإدارات المكلفة بالأمن الداخلي ومهنيو قطاع الصحة. وبطبيعة الحال، فقرار التأجيل هو إجراء ظرفي فقط، ولا يمس بأي حال من الأحوال بالحقوق المكتسبة للفئات التي شملها هذا الإجراء.

وارتباطا بهذا الموضوع، فإن ما راج مؤخرا في بعض مواقع التواصل الاجتماعي بشأن توجه الحكومة إلى إلغاء نفقات ذات طابع اجتماعي من قبيل منح الطلبة ونفقات صندوق التماسك الاجتماعي لا أساس له من الصحة

لقد اختارت الحكومة في هذه المرحلة اعتماد عملية ترشيد إرادية وشاملة، وليس عملية تقشف، وبينهما فرق كبير. وإذ لا نستبعد إمكانية اللجوء إلى قانون مالية تعديلي في المستقبل، فإننا فضلنا التريث إلى حين اتضاح أكبر وأدق للوضعية ولاسيما لانعكاساتها الميزانياتية والمالية.

■ اللجوء إلى التمويل الخارجي

في إطار مواجهة التداعيات غير المسبوقة لجائحة كورونا وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، ومن أجل الاستجابة الاستباقية للحاجيات التمويلية المستقبلية، اعتمدت الحكومة المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، والذي يرخص للحكومة تجاوز سقف التمويلات الخارجية، المحدد بموجب المادة 43 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

ويسمح هذا الترخيص للحكومة برفع سقف التمويلات الخارجية بصفة استعجالية واستثنائية ليتيح لها المجال للجوء إلى المؤسسات والأسواق المالية الدولية للحصول على التمويلات الخارجية، وبالتالي توفير العملة الصعبة اللازمة لاقتناء السلع والخدمات، ولاسيما المواد الأساسية والمعدات والتجهيزات الطبية والأدوية والمواد الغذائية والطاقية وغيرها.

وبموجب هذا الترخيص لجأت بلادنا بتاريخ 07 أبريل الجاري إلى استخدام خط الوقاية والسيولة (LPL) بسحب مبلغ يعادل ما يقارب 3 ملايير دولار، قابلة للسداد على مدى 5 سنوات، مع فترة سماح لمدة 3 سنوات. ويدخل هذا الإجراء في إطار الاتفاق المتعلق بخط الوقاية والسيولة المبرم مع

صندوق النقد الدولي سنة 2012، والذي تم تجديده للمرة الثالثة في شهر دجنبر 2018، لمدة سنتين، قصد استخدامه كتأمين ضد الصدمات الشديدة، مثل هاته التي نشهدها حاليا بفعل جائحة فيروس كورونا.

ويجدر التأكيد على أن هذا المبلغ غير موجه للتمويل الداخلي أي للخزينة العامة، بل هو يتعلق أساسا بتوفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل وارداتنا من السلع والخدمات ولتمويل عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات.

وللإشارة، فإن اللجوء إلى تفعيل هذا الخط الائتماني في هذا الوقت بالذات، يأتي في إطار مقاربة استباقية، حيث اعتمدت هذا الإجراء من خلال مرسوم بقانون، مستبقة بذلك التحولات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية حاليا، وللاستفادة من فرصة كانت متاحة بضعة أيام قبل افتتاح الدورة الربيعية للبرلمان الموقر.

■ تأقلم النظام البنكي

ومن أجل دعم الاقتصاد الوطني، بالنظر للتداعيات الكبرى للجائحة على الاقتصاد العالمي، وبالنظر إلى الشكوك القوية التي باتت تحيط بحدة وبطول تأثيرها على معظم القطاعات على الصعيد الوطني، اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي من أجل تيسير ولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية، من بينها:

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2,25 % إلى 2%؛
- إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية؛
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة؛
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل؛
- إدماج القروض التشغيلية إلى جانب قروض الاستثمار في إطار إعادة تمويل المقاولات.

4.6. تدابير لفائدة المقاولات

بخصوص المقاولات، ولا سيما منها المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، والمهن الحرة التي تواجه صعوبات، والتي عرف نشاطها تعثرا كبيرا، مع توقف كامل في بعض الأحوال، فبالإضافة إلى الدعم الموجه إلى مأجوري بعض المقاولات قصد الحفاظ على مناصب الشغل التي توفرها، اتخذت الحكومة تدابير أخرى لفائدة المقاولات موزعة على ثلاثة مجالات تتعلق، بتخفيف عبء المستحقات، ودعم مالية المقاولات، بالإضافة إلى دعم الاستثمار وتيسير الولوج للصفقات.

■ تخفيف عبء المستحقات

ولا سيما عبر:

- تعليق أداء المساهمات الاجتماعية خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2020 إلى غاية 30 يونيو 2020 بالنسبة للمقاولات في وضعية صعبة ؛
- تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار «leasing» بالنسبة للمقاولات، بطلب منها وبعد دراسة الطلبات، حتى 30 يونيو دون أداء رسوم أو غرامات؛
- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها برسم السنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020، إذا رغبت في ذلك؛
- تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز إلى أواخر شهر يونيو 2020.

■ دعم مالية المقاولات

ولا سيما عبر:

- العمل على تسريع وتيرة أداء مستحقات المقاولات من أجل تخفيف الضغط على خزينة المقاولات، حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة في التخفيف من التداعيات الاجتماعية للوباء؛
- إحداث آلية جديدة للضمان، على مستوى صندوق الضمان المركزي، تحت اسم «ضمان أكسجين» لتيسير ولوج المقاولات التي عرفت خزينتها تدهورا بسبب انخفاض نشاطها، والتي لا يتعدى رقم معاملاتها السنوي 200 مليون درهم أو يتراوح ما بين 200 و500 مليون، إلى تمويلات بنكية إضافية. ويغطي «ضمان أكسجين» 95 % من مبلغ القرض، مما سييسر للمقاولات طلب قروض تتوفر على هذا الضمان الكبير.

■ دعم الاستثمار وتيسير الولوج إلى الصفقات

ولا سيما عبر:

- برنامج «امتياز-تكنولوجي» الذي خصص لدعم استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستثمر في مجال تصنيع المنتجات والمُعِدَّات المستعملة في مواجهة هذا الوباء. ويمكن لهذه المقاولات الاستفادة من تمويل 30 % من مبلغ الاستثمار الإجمالي في حدود 10 مليون درهم بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة و1,5 مليون درهم بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا؛
- اتخاذ إجراءات مواكبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل ضمان المرونة في التدبير ولا سيما فيما يتعلق بالميزانيات، وبالالتزام بنفقات الاستثمار والتسيير، وبإبرام وإنجاز الصفقات، للحفاظ على مساهمة هاته المؤسسات والمقاولات في تنشيط الحياة الاقتصادية؛
- تبسيط مساطر ولوج المقاولات للصفقات والطلبيات العمومية من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية من خلال رقمنة

بعضها.

■ تيسير الخدمات الرقمية لفائدة المقاولات

لقد أبانت الظروف الاستثنائية التي نعيشها بفعل جائحة كورونا الحاجة الملحة للتكنولوجيات الرقمية بالنسبة للإدارة والاقتصاد، وهو ما يؤكد صوابية الخيار الذي تنتهجه بلادنا في مجال تسرع التحول الرقمي، والذي مكن من التأقلم الجيد مع هذه الظروف، من خلال توفير العديد من الخدمات عن بعد لتلبية حاجيات القطاع الخاص، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر وإضافة لما تم التطرق إليه من قبل:

- تيسير إيداع القوائم التركيبية الخاصة بالشركات والحصول على السجلين التجاري والعدلي عن بعد بالبوابة الإلكترونية .mahakim ma وكذا الاطلاع على مآل الملفات القضائية عن بعد للحد من دون تنقل المرتفقين والمتقاضين إلى المحاكم او الإدارة المركزية.
- تفعيل العمل بنظام السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة الذي يهدف إلى تيسير وتبسيط المساطر الإدارية، وتحقيق السرعة والنجاعة والشفافية وتسهيل إجراءات تسجيل الضمانات المنقولة بشأن القروض التي تستفيد منها المقاولات خاصة منها المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛
- تفعيل مساطر التدبير اللامادي تطبيقا لأحكام المادتين 53 و54 من ضابط البناء العام المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها من خلال منصة رقمية تفاعلية وموحدة على صعيد مجموع تراب الوطني؛
- تبسيط مساطر التصريح بالأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمتوقفين مؤقتا عن العمل. ويمكن القيام بالتصريحات أسبوعيًا ابتداء من أبريل 2020.

■ الحرص على الحكامة الجيدة للمقاولات

هذا، ولتيسير انعقاد الهيئات التداولية لشركات المساهمة من أجل حصر الحسابات المتعلقة بالسنة المالية 2019 طبقا لمقتضيات القانون رقم 17-95، أعدت الحكومة مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، وذلك بهدف اعتماد مساطر مرنة في التدبير لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والخاصة للحفاظ على استمرارية القطاعات الحيوية. وهو المشروع المعروض على مؤسستكم التشريعية الموقرة قصد المصادقة.

7. خاتمة

ختاما، يحق لنا كمغاربة، أن نفخر بما حققناه جميعا لمواجهة هذه الجائحة، حتى أصبح المغرب يضرب به المثل على المستوى الدولي، وتهتم بتجربته دول من الشرق والغرب.

إذ يحق لنا أن نعتز بالتلاحم الوطني لكافة أطياف الشعب المغربي، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، في مواجهة هذه الآفة غير المسبوقة، والذي جعل من بلادنا مضرب للمثل على المستوى الدولي في وحدة الصف، وفي كيفية تدبير هذه الأزمة العالمية.

بفضل الله وتوفيقه، والنظرة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، وتميز الشعب المغربي، استطاع المغرب إلى حدود الآن التعامل باستباقية وتبصر، وأن يعتمد على إمكانياته البشرية الذاتية، لإبداع حلول وأجوبة وطنية على عدد من الأصعدة، بما فيها المعدات والأدوية، ولا زلنا نطمع ونطمح في المزيد، وما ذلك علينا بعزيز.

إن الظرفية الخاصة والاستثنائية التي نعيشها بفعل هذه الجائحة تقتضي المزيد من التكافل والتضامن، واستحضار القيم الحضارية الكبرى للمغاربة، والثقة أكثر في مؤسسات البلاد.

وبالنظر لحساسية هذه الظروف، فإن، كافة أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، أغلبية ومعارضة، وكافة الفاعلين العموميين والخواص، مدعوون إلى أن يتركوا جانبا جميع السجالات والتجاذبات والحسابات، التي لا تخدم وحدة الصف والتلاحم الوطني والفاعلية في الأداء، من أجل تسريع خروج المغرب من هذه المحنة، وتحويلها، بحول الله وبجهود الجميع، إلى منحة.

إننا في سفينة واحدة، ونجاة أي واحد منا، مشروطة بنجاة السفينة كلها، ولن نفلح في ذلك إلا بإشراك وتعاون الجميع. وإذا كانت هذه الجائحة لقنتنا درسا في المصير المشترك للبشرية جمعاء، فمن باب أولى المصير المشترك لسكان البلد الواحد.

وفي هذا الصدد، فإنه يجدر التنويه بتضامن وتلاحم مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية والحزبية والنقابية، والفاعلين الاقتصاديين ومختلف الفعاليات المدنية والإعلامية والجمعوية، وتجاوبها مع مبادرة الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا من خلال المساهمات التي تزال تتقاطر يوميا.

إن هذه الظروف صعبة، وإن بعض الإجراءات المتخذة لها وقع كبير، وتصطدم أحيانا بسوء فهم أو بتعثر عند التطبيق، لذلك فإن الحكومة تنصت للشكايات التي تتوصل بها، وتوليها العناية المطلوبة، غير أن الصعوبات التي تواجه تنزيل الإجراءات المتخذة، لا يمكن أن تحجب آثارها الإيجابية على أرض الواقع، وتدعو لتطويرها وتجويدها باستمرار.

كما يجب التأكيد على أن كافة المبادرات التي تتخذها الحكومة في هذه الظرفية الاستثنائية هي موجهة أساسا إلى الفئات الهشة والفئات والمقاولات الأكثر تضررا وفق منظور تكافلي وتضامني، والأمل معقود أيضا على المجتمع المدني للمساهمة في المجهود الجماعي لمواجهة هذه الجائحة، توعية وانخراطا وبذلا.

ويجدر التنبيه إلى أمر لا يقل أهمية من الالتزام بمقتضيات الحجر الصحي، ويتعلق بمحاربة الأخبار الزائفة، وعدم ترويجها، واستقاء الأخبار حصريا من مصادرها الرسمية، وتلك مسؤولية جماعية وفردية، والنجاح فيها شرط لتحقيق الأمن والطمأنينة.

إننا على يقين بأننا سنتخطى هذه الأزمة بثقتنا أولا في الله عز وجل الذي نتضرع إليه ليرفع عنا هذا الوباء والبلاء، ونراهن بشكل أساسي بعد ذلك على استمرار التلاحم الوطني، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، وعلى التضامن بين كافة فئات المجتمع، وعلى التزام المواطنين بأحكام حالة الطوارئ الصحية ولا سيما ما يتعلق بالحجر الصحي، مع الاستمرار في الالتزام بالاحتياطات والاحترازات الفردية، والالتزام بجميع توجيهات السلطات العمومية.

سنخرج من هذه المحنة بحول الله وقوته، وقد استفدنا من دروسها، خاصة في تحديد الأولويات، والاعتماد على الذات، وتقوية اهتمامنا بالإنسان. وإننا نعمل الآن بجد، ليس فقط لتقليل الخسائر، بل أيضا لضمان العودة سريعا، وبشكل أفضل، إلى دينامية إيجابية لتحقيق تنمية مدمجة

ومستدامة، وإلى الرجوع بشكل أقوى إلى الأوراش الاجتماعية التي فتحها المغرب والإصلاحات الكبرى التي أطلقها، وكذا إلى استرجاع الحيوية التي عرفناها قبيل بداية هذه الأزمة، ولا سيما من خلال برنامج «انطلاقة» لدعم المقاولة وتشغيل الشباب.

www.cg.gov.ma